مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية ISSN : 2543-3865
المجلد: 07 العدد: 01 السنة 2023 ص219-239

تاريخ الإرسال: 2023/05/22 تاريخ القبول:2023/05/28

الحكم الراشد والسياسات العامة دراسة مفاهيمية نظرية

Good governance and public policies theoretical conceptual study

د. كربوش أحمد ، د. نعوم فؤاد
المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو، a.kerbouch@cu-aflou.edu.dz
المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو، naoumntfs@gmail.com

الملخص:

يعد الحكم الراشد والسياسات العامة من المفاهيم الهامة المستخدمة في الميادين العلمية نظرا لما يميزهما من سمات متكاملة ومترابطة فيما بينهما، ولإبراز فاعلية وأهمية السياسة العامة لابد من مقياس لذلك وهو ما يسمى بالحكم الراشد والذي يتخذ العديد من المعايير قصد توجيه وتثمين السياسة العامة لبلد ما وإبراز جميع جوانبها للوصول إلى ما يعزز دورها ومكانتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الكلمات المفتاحية:

الحكم الراشد، الحوكمة، الفعالية، السياسات العامة.

Abstract:

Good governance and public policies are among the important concepts used in scientific fields due to what distinguishes them from the integrated and interrelated features between them, Which takes many criteria in order to direct and evaluate the general policy of a country and highlight all its aspects in order to reach what enhances its role and position whether at the internal or external level.

Keywords:

Good governance, governance, effectiveness, public policies.

مقدمة:

يعد موضوع السياسات العامة من المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا، نظرا للدور الذي لعبه في عملية التنمية في العديد من المجالات، فالسياسات العامة تعد إحدى أهم الآليات التي من خلالها تتواصل عملية التطور بطريقة منظمة ومنسقة، وعليه يعتبر موضوع السياسات العامة من الأهمية بمكان، وجد نفسه في ظل تطور مجالات العلوم الاجتماعية من إقتصاد وإدارة وسياسة وإجتماع، كحقل علمي يتقاطع مع كل هذه العلوم، فشغل بذلك إهتمام الباحثين والخبراء والقادة، لما له من أهمية بالغة على مستوى المؤسسات والمنظمات والحكومات.

وقد أصبح الآن حقلا دراسيا يستخدم عدة أساليب لجمع المعلومات للبحث والتحليل والمقارنة، إن هذه الأهمية البارزة لموضوع السياسات العامة خلقت منه حقلا معرفيا حيويا يتضمن عدة مفاهيم ومداخل وآليات تجعل منه مجال ديناميكي للتحليل باعتباره إطار لتفاعل عدة مؤسسات سياسية ومدنية .

بالموازاة مع ذلك تسعى إحدى المفاهيم الأخرى على ابراز دور السياسة العامة على مستوى كبير من التنظيم والممارسة مايسمى بالحكم الراشد ففي الوقت الذي يشهد العالم فيه تغيرات جذرية و سريعة على إثر بروز العديد من التغيرات على ساحة العلاقات الدولية ، يقترب مفهوم الحكم الراشد أو الصالح لأن يصبح طموحا و شاغلا إنسانيا على الصعيد العالمي، و لقد أعطى هذا المفهوم بعدا جديدا باعتباره يعزز رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات و خيارات الدول من خلال ترشيد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

ونتطرق في هذه الدراسة إلى إشكالية مفادها :

ماهي محددات كل من الحكم الراشد والسياسات العامة؟.

المحور الأول: مفهوم الحكم الراشد

نتناول مختلف مفاهيم الحكم الراشد وخصائصة ثم معايير قياسه.

أولا: تعريف الحكم الراشد

الحكم الراشد (Good Governance): هو عملية صنع القرار و العملية التي من خلالها يتم تنفيذ القرارات ويركز على الجهات الرسمية، وغير الرسمية المشاركة في صنع القرار و تنفيذ القرارات المتخذة. والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الحكم تختلف تبعا لمستوى الحكم الذي هو قيد المناقشة في المناطق الريفية على سبيل المثال قد تشمل الجهات الفاعلة الأخرى وردات الأرض نفوذا، ورابطات الفلاحين والتعاونيات و المنظمات غير الحكومية، ومعاهد البحوث، والزعماء الدينيين، والمؤسسات المالية والأحزاب السياسية، و الترابط بين الجهات الفاعلة المعنية في الإدارة الحضرية على المستوى الوطني بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة أعلاه ووسائل الإعلام، جماعات الضغط والجهات المانحة الدولية والشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا في صنع القرار أو التأثير في عملية صنع القرار. [1]

أما تعريف براند W. Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة ويندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب و هذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة للمجتمع.

كما يعرف البنك الدولي الحكم الراشد منطلقا من فكرة مفادها تطوير المؤسسات التي يعرفها على أنها " مجموعة من القواعد الرسمية الدستور، والقوانين، والتنظيمات والنظام

السياسي" والغير الرسمية وتمثل " الثقة في المعاملات نظام القيم، العقائد، والمعايير الإجتماعية، وسلوكات الأفراد والمنظمات الشركات النقابات والمنظمات غير الحكومية ".

و حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الحكم الراشد تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين. [2]

كما أن الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا.[3]

ثانيا: معايير قياس الحكم الراشد

إختلف تحديد مفهوم الحكم الراشد طبقا لإختلاف تعاريف الفقهاء والمنظمات الدولية لذلك وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد، 12 مؤشرا منها تخص المساءلة العامة، و 10 مؤشرات تخص جودة الإدارة، ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة، وحسب مستويات دخل مختلفة أيضا، وبحسب معدل صلاح الحكم، وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى إندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أ) **مؤشر المساءلة العامة:** يخص هذا المؤشر أربعة مجالات هي:

- درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.
- درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.
- درجة المساءلة السياسية، وتشمل البيانات الموضوعات الآتية: وهي الحقوق السياسية للأفراد والحريات المدنية، حرية الصحافة، والأداء السياسي، والتوظيف لدى الجهاز التنفيذي، تنافسية التوظيف، وانفتاح التوظيف، والمشاركة في التوظيف، والقيود لدى التنفيذ ، والمساءلة الديمقراطية والشفافية.

ب) مؤشر جودة الإدارة : يعمل هذا المؤشر على قياس حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل بيانات حول درجة الفساد، ونوعية الإدارة، حقوق الملكية، والإدارة المالية وتخصيص الموارد، واحترام وتطبيق القانون، السوق الموازي. [4]

ثالثا: خصائص الحكم الراشد

تشترك مفاهيم الحكم الراشد أو الحوكمة في تحديد عدة مؤشرات أو خصائص لقياس الحكم الراشد وهي:

1- **المشاركة** : وتعني أن يكون للجميع رأي في صنع القرار سواءا بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة .

2- **حكم القانون** : مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتولي الأهمية خاصة لقوانين حقوق الإنسان .

3- **الشفافية** : تبنى على حرية تدفق المعلومات حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم.

4- الاستجابة : محاولة المؤسسات خدمة العملاء و الاستجابة لمطالبهم .[5]

5- اتجاه الإجماع : بالسعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الاجماع حول المصالح الجيدة و التي تخدم الجماعة و السياسات و الإجراءات الممكنة لذلك.

6- العدالة : تتضمن العدالة الإجتماعية مطلب تساوي الفرص في الإرتقاء الإجتماعي سواءا كان مرتبطا بالنوع الإجتماعي أو حتى المساواة بين الفئات، وأقاليم المجتمع الواحد.

7- الفعالية و الكفاءة: وهي تتعلق بالمؤسسات و التي تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد .

8- المساءلة: صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني تتم مساء لتهم من قبل الشعب.

9- الرؤية الإستراتيجية : وتمثل القادة و الشعب لديهم أفاق واسعة و بعيدة المدى لتحقيق التنمية و لديهم شعور مشترك عن ما يريدونه من تلك التنمية.

ومن الملاحظ أن هذه الخصائص مرتبطة ارتباطا وثيقا، حيث أن كل خاصية تعزز الأخرى بسهولة للوصول إلى المعلومات وتعني الزيادة في مستويات الشفافية، والزيادة في مستوى المشاركة، وتعني الزيادة العالية في فعالية عملية صنع القرار و المشاركة الواسعة بدورها تساهم في تبادل المعلومات المطلوبة في عملية صنع القرار و تساهم في إضفاء الشرعية على القرار والشرعية تعني تنفيذ فعال و تؤدي إلى تعزيز المشاركة .

ومؤسسات الاستجابة يجب أن تكون شفافة وتؤدي وظائفها وفق القانون ، وهذا ما يؤدي إلى المساواة.[6]

المحور الثاني: مفهوم السياسات العامة

أولا: تعريف السياسات العامة

يعرف الدكتور أحمد رشيد مصطلح تحليل السياسة العامة بأنه: وظيفة من وظائف الجهاز الإداري للدولة تختص هذه الوظيفة بعناصر المشورة وبمجموعة من الأنشطة الحيوية المساندة لقرارات القيادة والتنفيذ.

ويعرف الباحث ياسين السياسة العامة بأنها: ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب عن إختيار حل واحد أو عدة حلول سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية فهو يتنبأ في التحليل القبلي بالآثار المتوقعة وقد يحدد في التحليل البعدي آثار هذه السياسة العامة.

كما يعني أيضا تحليل خصائص ومحددات السياسات العامة، وما يتصل بها من برامج وبصفة خاصة العلاقة بين محتويات السياسات والبرامج وما ينتج عن هذه العلاقة من آثار ومقتضيات ونتائج .

وهناك من ينظر إلى علم تحليل السياسة العامة بأنه العلم الذي يهتم بالمعلومات عن السياسات وصنعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه العلم الذي يركز على إستخدام المعلومات في صنع السياسات العامة. [7]

عموما يمكن القول بأن مصطلح تحليل السياسة العامة يشير إلى ذلك الجهد العلمي المبذول من أجل الوصف والفحص المفصل لسياسة عامة ما، من أجل التعرف

على محتواها، ومراحل صنعها، والقوى التي ساهمت في صياغتها، وكذا الوقوف على آثارها، ومن ثم تحديد مدى نجاعتها.

وهو يشير أيضا إلى دراسة المشكلات والقضايا العامة والنظر في أسبابها من أجل إختيار أفضل البدائل لحلها، في إطار من توثيق المعلومات مما يؤدي إلى تحسين عملية صنع السياسة العامة. [8]

من خلال التعريفات يمكن أن نستنتج أن عملية تحليل السياسة العامة قد يكون تحليل سابق على 'تخاذ قرار رسم السياسة وتحليل يتم خلال التنفيذ أو ما بعد التطبيق الفعلي، والتحليل الشامل الذي يقوم على فرض أن رسم السياسة العامة عملية حركية تتطلب استمرارية المقارنة بين النتائج والأهداف واستخدام هذه المعلومات لإقتراح سياسات أو إجراءات تنفيذ بديلة احتمالات نجاحها أكبر، بعبارة أدق يستعمل أسلوب تحليل السياسة العامة إما قبل إقرار وتنفيذ السياسة العامة أو بعده .[9]

ثانيا: خصائص تحليل السياسات العامة

يرتبط تحليل السياسة العامة عضويا بمختلف نشاطات السياسة العامة ويلعب دورا في البنية التركيبية لمدخلاتها، وفي العملية التشغيلية لعملياتها ووسائلها المتحركة في صنع السياسة العامة المطلوبة، وكذلك في مخرجاتها والتأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه المخرجات لدى المعنيين بها والبيئة المحيطة بها، هذه الأمور وغيرها جعلت تحليل السياسة العامة يتميز بمجموعة خصائص نوردها فيما يلي:

1- إن تحليل السياسة العامة علم يمتاز بمشكلي الطابع، فهو يهتم بمختلف المشكلات والقضايا المرتبطة بمفهوم (العام، البيئة والمجتمع)، من خلال سعيه لإيجاد حلول مناسبة لها، بمقتضى الإمكانيات والظروف المحيطة.

2- يتبنى تحليل السياسة العامة الأسلوب الوقائي، حيث يفكر في المشكلات قبل وقوعها، كما يهتم بالأسلوب العلاجي من خلال تحليل السياسات القائمة، وتوضيح نواحي القصور فيها ونواحي الفاعلية والكفاءة.

3- يسعى تحليل السياسة العامة إلى تحقيق التوازن بين مؤثرات القوى الاجتماعية، وبين إستهداف التوصل إلى خلق الرضا السياسي إزاء السياسات العامة المتخذة أو تلك التي ستتخذ لاحقا.

4- تأخذ السياسة العامة بالمنهجية المقارنة للتعرف على إشكالية السياسة العامة السابقة واللاحقة، أو السياسة العامة في البيئات المختلفة من أجل التوصل إلى تحديد أوجه الشبه و الاختلاف وبالتالي إقتراح الحلول والسياسات المناسبة .

5- يتسم تحليل السياسة العامة بالتوجيهات الابتكارية والإبداعية في بلورة السياسة العامة الجديدة ، التي تعكس الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة كما تعبر عن جوهر المشكلة أو القضية القائمة المراد مواجهتها .

6- يقوم تحليل السياسة العامة على منهج علمي مفتوح على مختلف المحاور العلمية الأخرى ويستقي من مناهجها المعتمدة، في سبيل تقديم إطار متكامل من المعلومات والمتغيرات، ذات العلاقة بمضمون السياسة العامة، وبالتأثير أو التحكم في مساراتها على صعيد النظرة والصنع والتنفيذ والتقويم.

7- يستخدم تحليل السياسة العامة العديد من الوسائل والأساليب في جمع المعلومات والبيانات والبحث والتحليل (الوسائل الإحصائية والرياضية والكمية) بهدف التوصل إلى حل المشكلات المجتمعية. [10]

ثالثا: مراحل إعداد السياسة العامة

وفقا لما عرفت به السياسة العامة على أنها برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكلة أو قضية تثير عمل موزعة عبر سقف زمني محدد

وبالتالي يتعذر تعريفها بأنها قرار فردي، فالقرارات السياسية هي حصيلة أخذ وعطاء وتجاذب وتنافر وتجاوب وصراع، ومساومة أيضا بين العديد من الفواعل، ومراكز القوة والتأثير، ويزداد الأمر تعقيدا في ظل حالة من عدم التأكد والغموض والضبابية والتعتيم فالطريق من التفكير في حلول عملية في مشكلة ما إلى إقرار سياسة بشأنها إلى وضع هذه الأخيرة حيز التنفيذ ومعرفة آثارها ويعد من الصعوبة في ذلك ونحاول إيجاز مراحل إعداد السياسة العامة كالآتي:

المرحلة الأولى : التحليل والإستخبار (صياغة المشكلة)

إن إستمرار أي نظام سياسي يبقى رهن الإستجابة الفعلية والمستمرة للمشاكل والقضايا التي تواجه سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية ما يأتي منها من طلبات اجتماعية إقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أي كل ما من شأنه أن يتصل بخدمة المصلحة العامة وتعرف بأنها: " ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد، وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو جانب الممثلين أو المتعاطفين معهم ".

تعرف المشكلة بطريقة خاصة في أعمال الحكومة فمن بين آلاف المطالب التي ترد الحكومة يلاحظ أن قلة منها هي التي تحضي بإهتمام صناع السياسة العامة فهذه القائمة من المشاكل التي يختارها هؤلاء بمحض إرادتهم أو التي تجد الحكومة نفسها ملزمة بالإستجابة لها هي التي تعبر عن جدول أعمال الحكومة فمتخذي السياسات وفي سبيل التعامل الجدي مع المشكلات والقضايا يقومون بتصنيف هذه المشكلات حسب الخطورة ودرجة الصدى التي تحدثه هذه المشكلة أو تلك في أذن الحكومة في شكل جدول مهام و أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة (**Erovemment policy Agenda**) .

وعليه فالقضية عندما تتطور وتصبح مشكلة عامة تتطلب تحديد ودراسة رسمية لها كتبرير للتدخل الحكومي أي يجب أن تصل المشكلة إلى درجة معينة من الخطورة حتى تحرك الحكومة نحوها، وشرط أن تكون عامة كذلك حتى تجد لها ترتيبا في أجندة الحكومة كأول نقطة في دراسة المشكلات العامة وتصنيفها كمرحلة أساسية وحاسمة تقتضيها أي محاولة لصنع سياسة عامة في مجال ما، فجدول الحكومة يحتوي على ترتيب منطقي للمشكلات والقضايا العالقة الأهم والأشد إلحاحا من بين المطالب العامة وكذلك يبحث في كل مشكلة بالشكل الذي يجعل من المؤسسات المعنية ومن ممثلي الحكومة يفكرون في إيجاد السبل والخيارات والتحاليل المناسبة لطرحها لبدائل متاحة فيما بعد .[11]

المرحلة الثانية : تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة

إن توفير المعلومات اللازمة والدقيقة سيؤدي حتما إلى الكشف عن هوية المشكلات ومواطن الخلل في أي بناء سياسي كما تعطي المعلومات الواردة من تحليل المشكلات ودراسة بعض الخيارات والتصورات التي قد تدور في أذهان الساسة وصناع القرار، وتكون بمثابة بدائل في المرحلة القادمة فالدراسة العلمية للمشكلات وتصنيفها من قبل المختصين والخبراء في الحكومة وحتى مختلف المراكز البحثية المعلوماتية سواء كان حكومية أو خاصة تعطي حصيلة وافية من البيانات والمعلومات التي تعتبر كمواد خام تستخدم في إنتاج السياسة العامة والمقصود هنا هو الإحاطة التامة بالمشكلات من مختلف الجوانب وتحديد العلاقات السببية بين جميع المتغيرات والتأثيرات المتبادلة بينها فلا يمكن التوصل إلى حلول موضوعية دون إستقصاء وجمع المعلومات وتكريرها للوصول إلى حقائق علمية وواقعية تكون سببا مباشرا في صنع السياسات وتوجيهها وهناك طرق عديدة لجمع المعلومات نلخصها فيما يلي:

1- بالطرق التقليدية كالاعتماد على الأحداث والمقارنات مع حلول ونماذج سابقة , أو الملاحظة المباشرة التي تتوقف على الخبرة العلمية للعاملين بالسياسة وفقهائها , أو إستخدام أساليب علمية كما سبق وأن أشرنا كبحوث العمليات التي تعد عملية منتظمة لتطبيق الوسائل العلمية في مواجهة المشكلات المعقدة.

2- إن توفير المعلومات اللازمة والكافية لصنع السياسة العامة يرتبط بالمنهجية العلمية لتحليل السياسة العامة كما سبق وان أشرنا في التعريف السابق لدور محلل السياسات حيث تسهم العلمية في خلق الإطار الموضوعي والعلمي الذي يمكن أن تستند إليه الحكومات في مواجهة المشكلات والقضايا العامة وذلك بشكل يؤدي إلى إستخدام الوسائل المعرفية وتطبيق الأدوات العلمية وتوظيف الإمكانات التي من شأنها أن تكون ذات أثر إيجابي في تذليل المشكلات واحتوائها، حيث أن الارتباط وثيق بين مراحل السياسة العامة، فالمرحلة السابقة فيما فيها تشخيص لمشكلة علميا هذا يعطي جملة من الحقائق في صورة بيانات، يأتي دور معالجتها في هذه المرحلة لتقدم في صورة معلومات عن المشكلات والقضايا محل الاهتمام .

3- تأتي المعلومات من جهات أخرى سواء كانت حكومية خاصة ومن مراكز المعلومات أو الهيئات الإستشارية أو مراكز البحوث والدراسات والمعاهد المتخصصة وصناع القرار من خلال عملية التخطيط و إعداد المشروعات. و دون أن نتعمق هنا في هذا الدور لابد من التأكيد على أن هذه المرحلة تعمل على جمع أكبر قدر من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلات من جهة وبالإمكانات المتوفرة والتي يجب أن تكون البيانات والمعلومات دقيقة وحديثة ومعبرة عن الواقع الفعلي حتى يمكن الإعتماد عليها في المرحلة القادمة لإجراء التفضيلات ووضع البدائل وكذلك يجب تحديد المصادر الوطنية والروافد الدولية التي يمكن أن تتدخل في هذه المشكلة أو تلك في حالة من الافتراضات المستقبلية .

المرحلة الثالثة: بلورة السياسة العامة (وضع البدائل):

تمثل هذه المرحلة إتجاها فاعلا نحو إيجاد حل للمشكلة محل الاهتمام، وذلك بوضع حلول وإقتراحات أولية مبنية على المعلومات المقدمة من المرحلة السابقة، وهي توضيح لمدى الإستجابة وخلق بدائل وذلك بناءا على تساؤلين جوهريين هما :

هل يتم ترك المشكلة على ماهي عليه ؟وهل يتم التدخل لحلها ؟.فإذا كان الجواب يشير إلى ضرورة التدخل والحل فيتم هنا طرح تساؤل آخر ما هي البدائل المطروحة للحلول ؟.

إن طرح حلول للمشكلات العامة الحالية ينبع من واقع خبرات محللي السياسات العامة بطرق وصفية مع إستخدام محدود لبعض الأساليب الرياضية، خاصة إذا كانت السياسات إقتصادية أما السياسات الإجتماعية فغالبا ما تناقش بدائلها وفق إعتبارات دور الدولة ومسؤولياتها كذلك فإن عملية طرح البدائل هي عملية علاجية في زمن محلل السياسات فهو متلقي لأوامر الجهات الرسمية التي تطرح السياسات ولا يكون دوره في التنبؤ بمشكلات مستقبلية أو يساهم في وضع سيناريوهات وقائية لحلها، وتعبر هذه المرحلة أيضا عن محاولة التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة القائمة فلا توجد مشكلة لها طريق واحد في نظر صناع السياسة، بعد جمع المعلومات وترشيحها وتنقيتها من الشوائب وتقديمها لتعطي صورا عن حلول مختلفة وكذا عن مدى التحول والتأثير عن إستخدام هذا الحل أو ذاك ومدى قابلية هذه الحلول على إمتصاص تأثيرات المشكلة وكون العملية تخضع لصراع ومساومة فإن عملية وضع البدائل تراعي جميع الأطراف وتتجنب البدائل التي من شأنها أن تحدث آثارا سلبية أو تفقد السياسة فحواها في المراحل القادمة. [12]

إن هذه المرحلة تتطلب دراسة عميقة وتحليل دقيق سواء تعلق الأمر بمن يحضرون السياسات من موظفين رسميين وشخصيات وزارية،لكن الدور البارز هنا يرجع إلى محلل السياسات العامة والذي يعد دوره من صلب مراحل صنع السياسة العامة، وينبع هذا الدور

من المنهجية العلمية المطبقة في عملية التحليل ووضع البدائل،وإنطلاقا كذلك من الوظيفة الهادفة إلى تحسين مستوى كفاءة كل بديل ، حيث تختلف منهجية محلل السياسات والأساليب المستخدمة حسب الموقع في الجهاز الحكومي، فقد يكون محلل السياسات شخصا أو موظفا حكوميا ولا بد أن نشير إلى الفرق الجوهري بين المستشار ومحلل السياسات فالمستشار يقدم رأيا إستشاريا أو بديلا ويثير مشكلة لكنه على مستوى أعلى لأنه يقدم توصيات لصانع القرار بينما محلل السياسة فتلازم وظيفته جميع مراحل صنع السياسة العامة ويكون رأيه أقل مستوى من المستشار وكذلك قد يكون محلل السياسات دوانا في وزارة أو هيئة أو مؤسسة أو مراكز بحث أو معاهد متخصصة وبالتالي تختلف أساليب التحليل وطرح البدائل .

فمهما كانت الطرق المؤدية إلي صياغة مقترحات السياسة العامة وما قد يحدث فيها من تناقضات وتضارب في المصالح بهدف الكسب السياسي، فإن جدوى البدائل المقدمة تتوقف بصورة شبه كلية على المعلومات والواردة إلى ذاكرة الحكومة من المرحلة السابقة وكذا مدى ملائمة ودقة وشمولية وحداثة هذه المعلومات، ووصولها في الوقت المناسب سواء كان الرافد هو محللون سياسيون أو مراكز معلومات أو معاهد بحوث ودراسات متخصصة .

المرحلة الرابعة: صياغة السياسة العامة

في هذه المرحلة يتم التساؤل حول طبيعة السياسات العامة حيث تسعى الحكوماتإلى تحسين مستويات الحياة والمجتمعات بما يلبي حاجيات أفرادها والحرص على العمل من أجل تأمين وضمان حياة أفضل، وهذا يجعل الحكومة ويحثها على معرفة الخيار الأفضل الذي يجب تبني مفردات في السياسة العامة فالصياغة جهد يركز على إختيار بديل من البدائل المطروحة وتؤدي العملية إلي إصدار القرارات بشكلها النهائي

حيث تتضمن قرارات السياسة العامة عملا يصدر من بعض الرسميين والهيئات لتصادق ولتعدل أو لتفرض والشكل الإيجابي للقرارات يمثل في شكل تشريع أو أمر إداري .

ولابد من التذكير هنا بما تطرقنا إليه فيه حول مكونات السياسة العامة في الحياة اليومية وقد تكون بعض قرارات السياسة مجموعة من القرارات التنظيمية و الروتينية تتخذ في عملية صنع السياسة وتنفيذها، فقرار السياسة هو في الأخير محصلة نهائية لقرارات متنوعة، وكل الذي يحدث ليس إختيار أو المفاضلة بين البدائل المطروحة فحسب، وإنما العمل على بلورة البديل الذي يتم إعتماده كبديل مفضل للسياسة، فإن هذا الإختيار قد يتعرض أيضا للمساومة وللإضافة أو الحذف وقد يضل القرار هذا مشروعا غير مؤكد حتى يتم التصويت عليه ويعلن رسميا. [13]

المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسة العامة

إن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه فحال الإنتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة، و التي تكتسي بطابع الرضى لجميع الأطراف المعنية بها والتي تمت فيها إختزال حجم الصراعات والمساومات وتفاوت الآراء بطريقة إئتلافية مرضية ولو على حساب قلة قليلة التي لم تبدي إستحسانها لهذا النوع من السياسة .

إن تنفيذ السياسة العامة يمكن أن يحمل أكثر من دلالة، ومصطلحات التي يمكن إستخدامها لمرادفة تنفيذ هي الإدارة والتطبيق أو التفصيل .

إن معظم التشريعات الحديثة هي ذات طبيعة عامة وشاملة لعموم الأفراد في البيئة الاجتماعية، وبالتالي لا يمكن تطبيقها ما لم يقم المسؤولون الإداريون بالعمل على وضع

لوائح تفصيلية وإجراءات تنظيمية لتحويل تلك التشريعات التي تتضمنها السياسة العامة إلى نتائج واقعية ملموسة، تكون أكثر وضوحا ونفعا في الوسط البيئي وبالشكل الذي يتحقق معه أيضا الأهداف العامة للسياسة وتوجيهات النظام، وعلى سبيل المثال هناك عدة تشريعات تنص على تقديم قروض ومنح ومساعدات فهذه سياسات عامة لم تصمم مباشرة لتنظيم وتوجيه سلوك الأفراد فكيفية تنفيذ هذه البرامج يتطلب قرارات أكثر تفصيلا على مستوى الهيئات الإدارية والبنوك المحلية ومؤسسات الضمان الإجتماعي وبما أن السياسات العامة تهدف إلى التأثير والسيطرة على السلوك البشري بشكل أو بآخر لتوجه الشعب لأن يتصرف وفقا لما يريده صناع السياسة ليحقق الأهداف والمصالح العامة.

المرحلة السادسة: تقويم وتقييم السياسات العامة

يعتبر التقييم عملية أساسية للذين يصممون وينفذون السياسات العامة، وتهدف هذه العملية إلى تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج سواء كان ذلك قياسا بالسلع أو الخدمات التي تقدمها البرامج أو النتائج المرحلية للسياسات العامة في مجال معين، أو ما يترتب من أثر على السياسة المتوسطة و الطويلة المدى للمجتمع ومقارنة النتائج مع المعدلات إلى جانب هذا يجب أن يتم التقويم ضمن جميع عمليات السياسة العامة وأن لا يتوقف إجراء التقويم على النتائج التنفيذية بل هو نشاط وظيفي يجب أن يتحقق من خلال عمليات الصنع والصياغة والتطبيق، أي ينبغي أن يكون خلال النظر في القضايا والمشكلات العامة، لأجل توفير المعلومات وحساب الحسابات المنطقية والعلمية حول المقترحات والآراء المطروحة ثم خلال عملية الإختيار حتى يتم توظيف النتائج المفيدة لمحتويات السياسة العامة ليصل من بعد إلى المتابعة المستمرة لتنفيذ السياسات وتعزيزها، ليكون التركيز منصبا على نواتج وآثار تلك المخرجات ففي ظل هذه الدائرة التقويمية يمكن الوقوف على حقيقة السياسات العامة وكشف عيوبها، وتبيان مواطن الخلل فيها لإعادة النظر فيها في السياسات المقبلة.

يتضح بأن التقويم عملية ذات طابع علمي تطبيقي تهدف إلى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة ودارسة نتائجها وما يترتب عنها من عوائد وفوائد، وتشمل تحديد فاعلية البرامج ومدى تحقيق أهدافها بواسطة مبادئ علمية ونماذج وأساليب تميز بين الآثار المباشرة للبرامج كما يمثل مقياسا جيدا يمكن بواسطته قياس آداء صانعي السياسة العامة. [14]

خاتمة:

من خلال ما ذكرنا سابقا يمكننا استنتاج ما يلي:

تعتبر معايير و مؤشرات الحكم الراشد (الحوكمة) من المعايير الهامة في تحسين وتطوير الأنظمة و أداء الشركات والمؤسسات تحقيقا للتنافس ولخدمة المصالح العامة في اطار الشفافية والمساءلة.

إلا أنه يجب أخذ بعين الإعتبار طبيعة وظروف عمل تلك المؤسسة حيث يفضل تطوير هذه القواعد ومؤشرات الحكم الراشد مع ما يتناسب وطبيعة قيم وظروف ذلك النظام والمؤسسة.

وتعد السياسة العامة على أنها برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكلة أو قضية تساهم في عمل موزعة عبر سقف زمني محدد وبالتالي فالقرارات الأساسية والسيادية هي حصيلة أخذ وعطاء بين العديد من الفواعل ومراكز القوة والتأثير وتختبر هذه السياسات في أوقات الأزمات والكوارث سواء بتثمين تلك السياسات العامة وترقيتها أو بإعادة تعديلها حسب مقتضيات الظروف.

لذلك فإننا نعتبر أن مفهومي السياسات العامة والحكم الراشد من المفاهيم الهامة جدا حيث يعد الحكم الراشد (الحوكمة) إحدى العناصر الهامة والضرورية في قياس مدى نجاعة السياسة العامة لأي بلد سواءا على المستوى الإقتصادي أو الثقافي أو السياسي كما يمكننا من المقارنة مع الأنظمة الأخرى قصد تحسين الأداء ورفع من فعالية

وقدرات النظام والمؤسسة وإيجاد مختلف البدائل في ظل التنافس الشديد خاصة في وقتنا الحاضر حتى تواكب مختلف التحديات للحفاظ على المكانة وخدمة للصالح العام.

الهوامش:

.1 What is Good Governance ?

http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.asp

تم التصفح بتاريخ: 15/ 03/ 2023

2. أزروال يوسف " **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق** " رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، 2009، ص ..35

3. هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 101.

4. أقموم فاطمة، **مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلة 05، العدد 11، ماي 2018، ص 231، ص 232 على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/198/6/1/72137

تم التصفح بتاريخ : 10/ 03/ 2023

5. **أساسيات الحوكمة مصطلح ومفاهيم**، الإمارات، مركز أبو ظبي،(د، س)، ص 16.

6. حسنين توفيق إبراهيم " **ظاهرة العنف في النظم السياسية العربية** " ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 239.

7. فهمي خليفة الفهراوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص95.

8. عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر**، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار2009 ص 63.

9. عبد النور ناجي، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

10. سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص30.

11. وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة**، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 105.

12 عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص.68

13. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، مرجع سابق، ص 113 ص 114.

14. نفس المرجع السابق، ص 115.

15. عامر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 228.

المراجع:

الكتب:

1- حسنين توفيق إبراهيم ظاهرة العنف في النظم السياسية العربية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

2- سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004.

3- فهمي خليفة الفهراوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1؛ الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

4- عبد النور ناجي، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر عنابة: منشورات جامعة باجي مختار2009.

5- عامر الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

6- وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

مذكرات ماجستير:

- أزروال يوسف " **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق** " رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2009.

تقارير:

1- هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 101.

2- **أساسيات الحوكمة مصطلح ومفاهيم**، الإمارات، مركز أبو ظبي،(د، س)، ص 16 .

الروابط الإلكترونية:

-أقموم فاطمة، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلة 05، العدد 11، ماي 2018، ص 231، ص 232 على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/198/6/1/72137

- What is Good Governance ? http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.asp.